البحري تعلن عن النتائج المالية للربع الثاني من 2024م، مسجلةً زيادةً في صافي الربح بنسبة 48%

- **زيادة الإيرادات خلال الربع الثاني من 2024م بنسبة 15%** على أساس سنوي لتصل إلى 2.71 مليار ريال سعودي، وخلال النصف الأول من 2024م بنسبة 6% على أساس سنوي لتصل إلى 5.03 مليار ريال سعودي، نتيجة تحسّن أسعار الشحن في سوقي نقل النفط والكيماويات، وزيادة أحجام الشحن في قطاعات الكيماويات والبضائع السائبة والخدمات اللوجستية.
- **زيادة صافي الربح خلال الربع الثاني من 2024م بنسبة 48%** على أساس سنوي ليصل إلى 733 مليون ريال سعودي، وخلال النصف الأول من 2024م بنسبة 20% على أساس سنوي ليصل إلى 1.19 مليار ريال سعودي نتيجة زيادة الإيرادات، وتحسّن هوامش الربح إثر اتخاذ تدابير لتحسين كفاءة الإنفاق.
- **تحسّن نسبة صافي الدين إلى الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة بنسبة 20%** على أساس سنوي ليبلغ 1.36 مرة نظراً لانخفاض صافي الدين وزيادة الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة.
- **بلغت التدفقات النقدية الحرة 227 مليون ريال** سعودي كما بنهاية النصف الأول من 2024م.
- **تحسين الأسطول** بإضافة ناقلتي نفط خام عملاقتين، وسفينة واحدة متعدّدة الأغراض، إلى جانب 6 ناقلات للكيماويات ضمن عقد استئجار طويل الأمد.

الرياض، المملكة العربية السعودية، 28 يوليو 2024م: أعلنت الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري ("البحري" أو "الشركة" والمدرجة في السوق المالية السعودية تحت الرمز 4030)، الشركة الرائدة في مجال الشحن والخدمات اللوجستية على صعيد المملكة العربية السعودية، عن نتائجها المالية للربع الثاني والنصف الأول من عام 2024م والتي أظهرت زيادةً في صافي الربح بنسبة 48% و20%، على التوالي، نتيجة زيادة أحجام الشحن وارتفاع أسعار شحن النفط والكيماويات وتحسّن الكفاءة في التكاليف مقارنةً بالربع الثاني والنصف الأول من 2023م.

وتعليقاً على نتائج النصف الأول من 2024م، قال **أحمد بن علي السبيعي، الرئيس التنفيذي لشركة "البحري"**: "شهدت 'البحري' خلال النصف الأول من العام الحالي أداءً تشغيلياً قوياً عبر مختلف قطاعاتها. وجاء نجاحنا خلال هذه الفترة نظراً لتحسّن إدارة الأسطول والارتقاء بكفاءة خطوط الشحن، مدعومةً بتحسّن ظروف سوقي ناقلات النفط العملاقة وناقلات الكيماويات. واستناداً إلى الأسس الراسخة التي قامت عليها شركتنا، فإننا عازمون على مواصلة التركيز على تحقيق النمو التراكمي من خلال خططنا الاستراتيجية لتوسيع أسطولنا وتحديثه، إلى جانب ترسيخ حضورنا في الأسواق الرئيسية والمحاذية. وعبر سعينا الحثيث لإبرام شراكات استراتيجية واعدة واغتنام الفرص السانحة التي تتواءم مع رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2030، فإننا نهدف لتقديم كل الدعم اللازم لتنمية منظومة النقل البحري في المملكة انطلاقاً من مكانتنا كشركة رائدة على صعيد المملكة في مجال النقل البحري والخدمات اللوجستية".

أبرز ملامح أداء شركة "البحري"

تعتبر الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري "البحري" الشركة الرائدة في مجال الشحن والخدمات اللوجستية على صعيد المملكة العربية السعودية، وتضم 4 قطاعات أعمال رئيسية هي البحري للنفط والبحري للكيماويات والبحري للبضائع السائبة والبحري للخدمات اللوجستية المتكاملة، إلى جانب خدمة البحري لإدارة السفن، وهي خدمة مشتركة بين قطاعات الشركة.

حقّقت شركة "البحري" خلال النصف الأول من 2024م زيادةً في الإيرادات بنسبة 6% على أساس سنوي لتصل إلى 5.03 مليار ريال سعودي، وجاء ذلك مدفوعاً بشكل رئيسي بالزيادة في إيرادات قطاع البحري للكيماويات بنسبة 24% على أساس سنوي، وتحسّن نسبة مساهمة قطاعي البحري للبضائع السائبة والبحري للخدمات اللوجستية المتكاملة. وتمثّلت أبرز عوامل نمو إيرادات الشركة في توفر الظروف المواتية لأسعار العرض والطلب في سوقي نقل النفط والكيماويات، وزيادة أحجام الشحن لقطاعي البحري للكيماويات والبحري للبضائع السائبة، وارتفاع عدد صفقات قطاع الخدمات اللوجستية المتكاملة خلال هذه الفترة.

وقد شهد الربع الثاني من 2024م زيادةً في الإيرادات بنسبة 15% على أساس سنوي لتصل إلى 2.71 مليار ريال سعودي، مدفوعةً بزيادة إيرادات قطاع البحري للكيماويات، ومساهمة قطاعي البحري للبضائع السائبة والبحري للخدمات اللوجستية المتكاملة، فضلاً عن توفر الظروف المواتية لأسعار العرض والطلب في سوقي نقل النفط والكيماويات، وزيادة أحجام الشحن لقطاعي البحري للكيماويات والبحري للبضائع السائبة، وارتفاع عدد صفقات قطاع الخدمات اللوجستية المتكاملة مقارنة بالربع الثاني من العام الماضي.

وشهدت إيرادات الربع الثاني من 2024م زيادةً بنسبة 17% على أساس ربع سنوي، ويعود ذلك إلى زيادة الإيرادات عبر كافة قطاعات الأعمال، نتيجة ارتفاع أسعار الشحن وزيادة أحجام البضائع والخدمات اللوجستية.

أما صافي الربح خلال النصف الأول من 2024م فقد زاد بنسبة 20% على أساس سنوي ليصل إلى 1.19 مليار ريال سعودي، مدفوعاً بزيادة هامش الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة الذي وصل إلى نسبة 48% في النصف الأول من 2024م مقارنةً بنسبة 44% في النصف الأول من 2023م. وجاءت تلك الزيادة نتيجة كل من تحسين كفاءة الإنفاق وارتفاع أسعار الشحن ضمن قطاعي البحري للنفط والبحري للكيماويات، علماً بأن هذه الزيادة قابلها بشكل جزئي انخفاض الربحية في قطاعي البحري للبضائع السائبة والبحري للخدمات اللوجستية المتكاملة، وكذلك انخفاض الأرباح من حصة الشركة في شركات مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية.

وقد شهد صافي الربح خلال الربع الثاني من 2024م زيادةً بنسبة 48% على أساس سنوي وبنسبة 62% على أساس ربع سنوي، ليصل إلى 733 مليون ريال سعودي، وفي كلتا الحالتين، كانت هذه الزيادة مدفوعةً بتحسّن أسعار الشحن والوفورات في التكاليف نظراً لتحسين جدولة الأسطول، إلى جانب الزيادة في الإيرادات.

وواصلت الشركة تعزيز مركزها المالي، إذ بلغ معدل صافي الدين إلى حقوق الملكية 42% كما بنهاية يونيو 2024م، مواصلاً انخفاضه من معدلات 43% كما بنهاية ديسمبر 2023م، و56% كما بنهاية يونيو 2023م. وبنهاية يونيو 2024م، بلغ صافي الدين 5.69 مليار ريال سعودي، أي أقل بنسبة 15% على أساس سنوي، فيما تحسّن معدل صافي الدين إلى الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة كما بنهاية يونيو 2024م ليبلغ 1.36 مرة منخفضاً من 1.69 مرة العام الماضي.

ومن جانب آخر، بلغت التدفقات النقدية الحرة 227 مليون ريال سعودي بنهاية النصف الأول من 2024م مقارنةً بمبلغ 621 مليون ريال سعودي كما في نهاية النصف الأول من 2023م. ويعود السبب الرئيسي لانخفاض التدفقات النقدية الحرة على أساس سنوي إلى الزيادة الموسمية في التمويل النقدي لرأس المال العامل، مما حد من ارتفاع النقد الناتج عن الأرباح، وبدرجة أقل، ارتفاع النفقات الرأسمالية خلال الفترة الحالية.

في أبريل 2024م، باشرت "البحري" عملياتها التجارية في محطتها العائمة الأولى لتحلية مياه البحر، والتي حصدت لقب أكبر محطة تحلية من نوعها تمّ بناؤها على متن بارجة بحرية من قبل موسوعة غينيس للأرقام القياسية. تتمركز المحطة حالياً بالقرب من مدينة ينبع بالمملكة العربية السعودية، وتمتلك سعة استيعابية تبلغ 50 مليون لتر من المياه الصالحة للشرب في اليوم الواحد، ويجمعها بالهيئة السعودية للمياه عقد شراء إلزامي مدته 20 عاماً. ومن المقرّر بدء تشغيل محطتي تحلية مياه عائمتين إضافيتين بحجم مماثل خلال النصف الثاني من 2024م. تساهم هذه المبادرة الرائدة على مستوى القطاع في توفير مصدر دخل ثابت على المدى البعيد لشركة "البحري"، كما أنها تقدّم حلاً ذي تكلفة منخفضة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للمياه في أي منطقة على طول سواحل المملكة.

وفي يونيو 2024م، أعلنت "البحري" عن توزيع أرباح نقدية بقيمة 0.55 ريال سعودي للسهم الواحد، ما يعني معدل توزيع أرباح بنسبة 25% من صافي ربح كامل عام 2023م. ويُشار إلى أنه تم توزيع الأرباح على المساهمين بتاريخ 1 يوليو من 2024م.

ملخص البيانات المالية

مليون ريال سعودي	الربع الثاني من 2024م	الربع الثاني من 2023م	نسبة التغيير (على أساس سنوي)	النصف الأول من 2024م	النصف الأول من 2023م	نسبة التغيير (على أساس سنوي)
الإيرادات	2,712	2,352	+15%	5,025	4,727	+6%
الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة	1,368	1,040	+32%	2,419	2,074	+17%
هامش الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة	50%	44%	+6 ن.م.	48%	44%	+4 ن.م.
صافي الربح [1]	733	495	+48%	1,186	988	+20%
هامش صافي الربح	27%	21%	+6 ن.م.	24%	21%	+3 ن.م.
ربحية السهم (ريال سعودي)	0.99	0.67	+48%	1.61	1.34	+20%
النفقات الرأسمالية	785	239	+229%	1,539	1,375	+12%
التدفقات النقدية الحرة	266	604	-56%	227	621	-63%
صافي الدين	5,688	6,680	-15%	5,688	6,680	-15%
معدل صافي الدين / حقوق الملكية	42%	56%	-14 ن.م.	42%	56%	-14 ن.م.
صافي الدين / الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة	1.36 مرة	1.69 مرة	-20%	1.36 مرة	1.69 مرة	-20%

1. عائد إلى مساهمي الشركة الأم

ملاحظة: يُرجى الرجوع إلى قاموس المصطلحات للاطلاع على تعريفات التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية

ومن جانبه، قال باسل أبوالحمايل، الرئيس التنفيذي للشؤون المالية في "البحري": "نحن سعداء بالإعلان عن تحقيق صافي أرباح خلال النصف الأول من 2024م بمبلغ 1.19 مليار ريال سعودي، لتمثّل زيادةً بنسبة 20% مقابل نفس الفترة من العام الماضي. وقد حافظ قطاع البحري للنفط لدينا على أدائه الثابت رغم التراجع الطفيف في الإيرادات، ليساهم بزيادة الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة بنسبة 13% على أساس سنوي، وذلك بفضل تحسّن الكفاءة التشغيلية للقطاع. وحقّق قطاع البحري للكيماويات أداءاً استثنائياً، مسجلاً زيادةً في الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة بنسبة 46% نتيجة زيادة الإيرادات بنسبة 24%. أما قطاع البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة فقد أحرز تقدماً هاماً في خططه لإضفاء التحوّل التشغيلي في عدّة جوانب مرتبطة بسلاسل التوريد، في حين برهن قطاع البحري للبضائع السائبة عن مرونته التشغيلية في تلبية احتياجات العملاء المتزايدة برغم العوائق المرتبطة بأحجام الشحن. وعلى مستوى الشركة، استثمرنا مبلغ 1.54 مليار ريال سعودي كنفقات رأسمالية، أي أكثر بـ 12% عمّا جرى استثماره منذ عامٍ مضى، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى خططنا الساعية إلى تحديث وتوسيع أسطولنا للشحن، وذلك مع أننا رسّخنا بشكل أكبر من مركزنا المالي، من خلال خفض معدل صافي الدين إلى حقوق الملكية إلى 42% بنهاية النصف الأول من 2024م مقارنةً بـ 56% بنهاية النصف الأول من 2023م. وتجدر الإشارة إلى أننا مقبلين على تنفيذ برنامج طموح لتنمية أسطولنا، تزامناً مع تحضيراتنا الدؤوبة لإرساء هيكلية رأسمالية مستدامة تتمتع بالمرونة اللازمة لاغتنام الفرص السانحة وتخطي أسوأ ظروف السوق".

أبرز ملامح أداء قطاعات الأعمال

البحري للنفط

يعتبر قطاع البحري للنفط الرائد عالمياً في تملّك وتشغيل ناقلات النفط الخام العملاقة، ومن بين أكبر 5 ملاّك لهذه الناقلات على صعيد العالم. ويبلغ حجم أسطول قطاع البحري للنفط 39 ناقلة نفط خام عملاقة بحمولة ساكنة تبلغ نحو 12 مليون طن، وبهذا يمثّل الأسطول 4% تقريباً من السعة العالمية لناقلات النفط الخام العملاقة. ورغم أن سوق الخليج العربي يستأثر بالحصة الأكبر من عمليات القطاع، إلا أنه يعمل كذلك على تلبية احتياجات كافة مسارات وخطوط ناقلات النفط الخام العملاقة حول العالم. ويعتبر قطاع البحري للنفط المزوّد الحصري لخدمات الشحن البحري لأرامكو السعودية في شحنات النفط الخام التي يتم بيعها على أساس التسليم حول العالم. ومن الجدير ذكره، أن أرامكو السعودية هي أكبر منتج للنفط الخام في العالم وتمتلك حصة 20% من شركة "البحري".

مليون ريال سعودي	الربع الثاني من 2024م	الربع الثاني من 2023م	نسبة التغيير (على أساس سنوي)	النصف الأول من 2024م	النصف الأول من 2023م	نسبة التغيير (على أساس سنوي)
الإيرادات	**1,341**	1,390	*-4%*	**2,575**	2,745	*-6%*
الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة	**660**	606	*+9%*	**1,251**	1,107	*+13%*
هامش الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة	**%49**	%44	*+5 ن.م.*	**%49**	%40	*+9 ن.م.*

شهدت أرباح قطاع البحري للنفط قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة زيادةً بنسبة 13% على أساس سنوي لتصل إلى 1.25 مليار ريال سعودي خلال الفترة المحددة وذلك على خلفية توسيع هامش الربح إلى 49% في النصف الأول من 2024م، مقارنة بنسبة 40% في النصف الأول من 2023م. وجاء هامش الربح المرتفع نتيجة ارتفاع أسعار الشحن إثر تحسين جدولة السفن والناقلات وتحسّن ربحية السفن المؤجرة فضلاً عن الأرباح الرأسمالية المحققة من بيع سفينتين خلال الفترة.

وواصل قطاع البحري للنفط خلال النصف الأول من 2024م خططه لتجديد وتحديث أسطوله، باستبدال سفنه القديمة بأخرى حديثة وأكثر كفاءة. كما قام القطاع خلال هذه الفترة باستلام ناقلتي نفط خام عملاقتين حديثتين مستعملتين ومستوفيتين لأفضل المعايير البيئية المعتمدة، لإحلالهما محل إحدى الناقلات القديمة والتي تمّ إخراجها من الخدمة. ومن المتوقّع إدخال ناقلتي النفط الخام العملاقتين المستعملتين في الخدمة خلال النصف الثاني من 2024م.

وعلاوةً على ما سبق، جرى تزويد ناقلتي نفط خام عملاقتين بأنظمة تنظيف غاز العادم وذلك تماشياً مع جهودنا الحثيثة لتعزيز القدرة التنافسية للأسطول من حيث التكلفة، إلى جانب ضمان الامتثال للمعايير الدولية للانبعاثات. وبهذه الخطوة، ارتفع عدد السفن والناقلات المزوّدة بأنظمة تنظيف غاز العادم ضمن الأسطول إلى 14 سفينة.

وأخيراً، استكمل قطاع البحري للنفط تخارجه من سوق السفن غير ناقلات النفط الخام العملاقة خلال النصف الأول من 2024م، وذلك من خلال إخراج آخر ناقلة بضائع لديه من الخدمة.

البحري للكيماويات

يمتلك ويشغّل قطاع البحري للكيماويات أسطولاً متنوّعاً من الناقلات لشحن ومناولة مجموعة واسعة من البضائع السائلة، بما فيها المواد الكيميائية والمنتجات النفطية النظيفة والزيوت النباتية والوقود الحيوي، لعملائها المنتشرين حول العالم. وتضم قاعدة عملاء هذا القطاع شركات إنتاج المواد الكيميائية وشركات النفط المتكاملة ومحطات التكرير وتجار السلع وأهم اللاعبين في سوقي الزيوت النباتية والوقود الحيوي، علماً أن أرامكو السعودية والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) هما أبرز عملاء هذا القطاع. ولا ينشط هذا القطاع في السوق الفورية فحسب، بل أيضاً في مجال عقود استئجار السفن واتفاقيات التأجير الزمني وبيع السفن وشرائها.

تأسس هذا القطاع تحت مسمى "الشركة الوطنية لناقلات المواد الكيميائية"، وتمتلك شركة "البحري" حصة 80% منه.

مليون ريال سعودي	**الربع الثاني من 2024م**	الربع الثاني من 2023م	*نسبة التغيير (على أساس سنوي)*	**النصف الأول من 2024م**	النصف الأول من 2023م	*نسبة التغيير (على أساس سنوي)*
الإيرادات	**920**	664	*+39%*	**1,721**	1,383	*+24%*
الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة	**574**	327	*+76%*	**1,023**	699	*+46%*
هامش الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة	**%62**	%49	*+13 ن.م.*	**%59**	%51	*+8 ن.م.*

حقّق قطاع البحري للكيماويات خلال النصف الأول من 2024م زيادةً في الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة بنسبة 46% على أساس سنوي ليصل إلى 1.02 مليار ريال سعودي، وجاءت الزيادة نتيجة ارتفاع الإيرادات بنسبة 24% على أساس سنوي لتصل إلى 1.72 مليار ريال سعودي. وقد عكست الزيادة في الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة مساهمةً أكبر من السفن المستأجرة بعقود زمنية وتحسّن أسعار الشحن المدفوعة بالديناميكية الضيقة لسوق العرض والطلب، فضلاً عن الوفورات في التكاليف بفضل تحسين جدولة رحلات السفن بعد توسيع أسطول قطاع البحري للكيماويات.

وتأهباً لاغتنام الفرص السانحة والمتاحة في ظل ظروف السوق المواتية على المدى القصير إلى المتوسط وتزامناً مع التكاليف المرتفعة لشراء السفن والاستحواذ عليها، عمد القطاع إلى استئجار 6 ناقلات للكيماويات، وزادت من عدد اتفاقيات استئجار السفن في النصف الأول من 2024م. وقد تم بيع سفينة تعمل منذ 18 عاماً (بزيادة عن قيمتها الدفترية تبلغ 47 مليون ريال سعودي)، ومن المخطط بيع 3 سفن أخرى خلال النصف الثاني من 2024م.

البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة

يُعد قطاع البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة المزود الرائد لخدمات الشحن عبر خطوط مباشرة من شرق الولايات المتحدة الأمريكية وساحل الخليج الأمريكي إلى جدة ودبي والدمام ومومباي، ويشمل ذلك إرساءها في موانئ منطقة البحر المتوسط وأوروبا التي تقع على مسارها، ويعتبر القطاع من بين أكبر 10 مزودين لنقل البضائع عالمياً. يزوّد القطاع خدمات الشحن البري والبحري والجوي للبضائع والتخليص الجمركي وخدمات الحاويات والخدمات اللوجستية التعاقدية وخدمات التخزين، وغيرها من خدمات إدارة سلاسل التوريد إلى الشركات والمؤسسات العاملة في مجالات الطيران والدفاع والإنشاءات والمنتجات والبضائع سريعة التلف والأدوية والرعاية الصحية والنفط والغاز والفنادق والمركبات والسيارات.

مليون ريال سعودي	**الربع الثاني من 2024م**	الربع الثاني من 2023م	*نسبة التغيير (على أساس سنوي)*	**النصف الأول من 2024م**	النصف الأول من 2023م	*نسبة التغيير (على أساس سنوي)*
الإيرادات	**307**	226	*+36%*	**500**	451	*+11%*
الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة	**66**	41	*+61%*	**50**	95	*-48%*
هامش الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة	**%21**	%18	*+3 ن.م.*	**%10**	%21	*-11 ن.م.*

حقّق القطاع زيادةً في الإيرادات بنسبة 11% على أساس سنوي لتصل إلى 500 مليون ريال سعودي في النصف الأول من 2024م، نتيجة مواصلة توسيع نطاق القطاع وإضفاء التحوّل عليه، وشهد شهر أبريل من 2024م بدء القطاع بتشغيل أول سفينة متعدّدة الأغراض تابعة له باسم "البحري الدرعية"، فضلاً عن إضافة مساحة تخزين ضمن قطاع الخدمات اللوجستية التعاقدية. وتمثّل سفينة "البحري الدرعية" بدء انطلاقة أعمال القطاع في مجال تلبية احتياجات الشحن للمشاريع العالمية في قطاع الطاقة المتجددة، ومشاريع البنى التحتية في المملكة العربية السعودية. وبالمقابل، شهدت محفظة عملاء الخدمات اللوجستية التعاقدية زيادة كبيرة بنسبة 260% عمّا كانت عليه بنهاية عام 2023م، نظراً لزيادة مساحات التخزين في 8 مستودعات بمختلف درجات الحرارة عبر المملكة من 100 ألف متر مربع مع نهاية 2023م إلى 160 ألف متر مربع بنهاية شهر يونيو 2024م. وتم في الربع الأول من 2024م البدء بأعمال إنشاء المستودع الجمركي اللوجستي بمساحة 95 ألف متر مربع في ميناء جدة الإسلامي، على أن يتم البدء بالعمليات التشغيلية فيه بحلول عام 2025. وعلاوةً على ذلك، من المتوقّع للمنشأة الجديدة الكائنة في المنطقة الجمركية بمطار الملك فهد الدولي والتي تبلغ مساحتها 40 ألف متر مربع أن تُباشر عملياتها التشغيلية في النصف الثاني من 2024م.

وحقّق القطاع ربحاً قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة بلغ 50 مليون ريال سعودي خلال النصف الأول من 2024م، مسجّلاً انخفاضاً بنسبة 48% على أساس سنوي، وذلك بسبب التأخيرات المؤقتة في استكمال عقود العملاء والنفقات التشغيلية الإضافية. وبلغ الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة 66 مليون ريال سعودي في الربع الثاني من 2024م، بعد تسجيل خسارة بمبلغ 16 مليون ريال سعودي في الربع الأول من 2024م.

ويتوقّع قطاع البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة تواصل نمو محفظة العملاء وزيادة الإيرادات في ظل دأبها على تحديث إمكاناتها في تزويد حلول متكاملة وشاملة ضمن سلاسل التوريد تتناسب مع احتياجات العملاء وتتفرّد بالتميّز التشغيلي والحس الابتكاري، سعياً للحفاظ على مزاياها التنافسية في سوق الخدمات اللوجستية.

البحري للبضائع السائبة

تأسس قطاع البحري للبضائع السائبة عام 2010 كمشروع مشترك بين شركة "البحري" والشركة العربية للخدمات الزراعية "أراسكو"، ليصبح المالك والمشغّل المتكامل للسفن في مجال النقل الإقليمي والعالمي للبضائع السائبة، مع إيلائه التركيز على البضائع الصادرة والواردة من وإلى المملكة العربية السعودية. يتولى قطاع البحري للبضائع السائبة، من خلال مقره الرئيسي في الرياض ومكتبه الإقليمي في دبي، عمليات نقل البضائع السائبة، وخاصة الحبوب والأسمدة والفحم وخام الحديد، عبر مسارات الشحن العالمية لتزويد العالم باحتياجاته من الغذاء والطاقة. يعتمد قطاع البحري للبضائع السائبة خططاً استراتيجية مدروسة لتوزيع أسطوله المتنوّع بما يغطي السوق الفورية وعقود استئجار السفن واتفاقيات التأجير الزمني.

تمتلك شركة "البحري" حصة 60% من البحري للبضائع السائبة.

مليون ريال سعودي	الربع الثاني من 2024م	الربع الثاني من 2023م	نسبة التغيير (على أساس سنوي)	النصف الأول من 2024م	النصف الأول من 2023م	نسبة التغيير (على أساس سنوي)
الإيرادات	**128**	70	*+83%*	**212**	141	*+50%*
الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة	**29**	32	*-7%*	**56**	69	*-18%*
هامش الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة	**%23**	%45	*-22 ن.م.*	**%26**	%49	*-23 ن.م.*

شهد قطاع البحري للبضائع السائبة نمو في إيرادات النصف الأول من 2024م بنسبة 50% على أساس سنوي لتصل إلى 212 مليون ريال سعودي على خلفية الزيادة في أحجام الشحنات، والتي تم تلبيتها بواسطة أسطول السفن المملوكة للقطاع، إلى جانب السفن المستأجرة بموجب عقود لغرض التشغيل أو إعادة التأجير.

ومن جهة أخرى، فقد تأثّرت الإيرادات جرّاء انخفاض أسعار الشحن ضمن قطاع البضائع السائبة، إلى جانب العدد الكبير من السفن المستأجرة التي تمّ نشرها وتوزيعها خلال النصف الأول من 2024م، على اعتبار أن هوامش الربح لمثل هذه السفن تكون أقل من هوامش الربح للسفن المملوكة، وتبعاً لذلك، شهد الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة انخفاضاً كذلك خلال النصف الأول من 2024م بنسبة 18% على أساس سنوي ليصل إلى 56 مليون ريال سعودي، مع أن الشركة سجّلت نمواً في الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة في الربع الثاني من 2024م ليرتفع من 27 مليون ريال سعودي في الربع الأول من 2024م إلى 29 مليون ريال سعودي في الربع الثاني من 2024م.

وحيث يعزم القطاع لتوسيع أسطوله الحالي الذي يبلغ حجمه 11 سفينة، لاغتنام فرص النمو الواعدة على المدى البعيد في سوق نقل وشحن البضائع السائبة وتعزيز مستوى الربحية، إلا أنه يتوقع سد الفجوة على المدى القصير ما بين احتياجات العملاء والسفن المملوكة من خلال الاستحواذ المدروس للسفن المتوفّرة في السوق.

البحري لإدارة السفن

تأسس قطاع البحري لإدارة السفن عام 1996 كشركة لإدارة السفن مملوكة بالكامل لشركة "البحري"، لتقديم جميع خدمات إدارة السفن والدعم البحري لكافة السفن والناقلات التي تملكها وتشغّلها الشركة، بهدف الارتقاء بالإمكانات التجارية للأسطول. وتعمل الشركة بشكل مباشر على تشغيل وتزويد الخدمات الفنية للسفن التي تمتلكها، كما أنها مسؤولة عن عمليات توظيف طواقم العمل والاستحواذ على السفن والدورات التدريبية والامتثال لمعايير السلامة والمعايير البيئية والتنظيمية.

وحتى نهاية يونيو 2024م، سجّلت شركة "البحري" معدل تواتر حالات العمل المهدور على مدار 12 شهراً بلغ 0.26، لتحقّق انخفاضاً عن المعدل الذي تم تسجيله بنهاية شهر ديسمبر 2023م والذي بلغ 0.35، والمعدل الذي تم تسجيله بنهاية شهر يونيو 2023م والذي بلغ 0.48. ولم يتم تسجيل أي وفيّات عبر كافة الوحدات والعمليات التشغيلية في الشركة خلال النصف الأول من 2024م، ولم يتم تسجيل أي حالة تسرّب نفطي طوال الفترة ذاتها على متن السفن المملوكة من قبل الشركة، كما كان الحال في عام 2023م.

وفي 1 يوليو من 2024م، أبرمت البحري لإدارة السفن مذكرة تفاهم مع "Folk Maritime Services Company" وهي شركة تابعة لصندوق الاستثمارات العامة، للتعاون في مجال الإدارة الفنية للسفن وتوظيف طواقم العمل. ويُشار إلى أن "Folk Maritime" هي شركة مشغّلة لسفن حاويات إعادة الشحن وسفن الشحن البحري القريب تم إنشاؤها مؤخراً وتتخذ من المملكة العربية السعودية مقراً لها. ومن الجدير ذكره أن مذكرة التفاهم هذه تعتبر أول تجربة للبحري لإدارة السفن في توفير خبراتها في المجال بما يتجاوز نطاق أسطول السفن الذي تملكه.

نبذة عن "البحري"

تأسست الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري "البحري" عام 1978، وهي الشركة الرائدة في مجال الشحن والخدمات اللوجستية على صعيد المملكة العربية السعودية، وإحدى أبرز الشركات الرائدة عالمياً في مجال النقل البحري. تتخذ الشركة من الرياض مقراً لها وتشغّل أسطولاً يبلغ قوامه 88 سفينة وناقلة مملوكة و16 سفينة بموجب عقود استئجار وبارجة عائمة واحدة لتحلية مياه البحر، وذلك حتى نهاية يونيو من 2024م. وتعتبر "البحري" إحدى أضخم الشركات المالكة والمشغّلة لناقلات النفط الخام العملاقة حول العالم.

تغطي عمليات وأنشطة الشركة شراء وبيع وتشغيل السفن بغرض نقل النفط الخام والمنتجات المكرّرة والمواد الكيميائية والبضائع السائبة الجافة، فضلاً عن شحن البضائع والتخزين والتخليص الجمركي وتنسيق البضائع وغيرها من الخدمات اللوجستية، وذلك عبر 4 قطاعات هي البحري للنفط والبحري للكيماويات والبحري للبضائع السائبة الجافة والبحري للخدمات اللوجستية المتكاملة، إلى جانب خدمة البحري لإدارة السفن.

وبوجود فريق عمل يضم ما يزيد عن 4 آلاف موظف، براً وبحراً، تواصل "البحري" التزامها الراسخ بدعم رؤية السعودية 2030 والارتقاء بالمملكة لتمسي مركزاً إقليمياً رائداً في مجال الشحن والخدمات اللوجستية.

قاموس المصطلحات

<u>التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية</u>

النفقات الرأسمالية: هي مجموع إضافات العقارات والمعدّات والمشاريع قيد الإنجاز والأصول غير المادية كما هو موضّح في بيان التدفقات النقدية. وتمثّل هذه النفقات المبالغ النقدية التي تم إنفاقها خلال الفترة المحددة للحفاظ على قاعدة الأصول طويلة الأمد للشركة وتوسيعها.

معدل سداد توزيع الأرباح: هو مبلغ الأرباح النقدية الموزّعة على المساهمين كنسبة مئوية من صافي ربح الشركة المخصّص لتوزيع الأرباح (عادةً يكون صافي الربح عن الفترة السابقة). ويشير هذا المعدل إلى حصة الأرباح العائدة للمساهمين بشكل مبالغ نقدية عوضاً عن احتفاظ الشركة بها لإعادة استثمارها.

الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة: يتم احتسابه بإعادة إضافة إهلاك العقارات والمعدّات وإهلاك حق استخدام الأصول وإطفاء/استبعاد الأصول غير المادية كما هو موضّح في بيان التدفقات النقدية إلى مجموع الربح التشغيلي وحصة نتائج حقوق الملكية في الشركات المستثمر فيها كما هو موضّح في بيان الربح أو الخسارة. وتستخدم الشركة الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة لتقييم الأداء التشغيلي وكبديل تقريبي للتدفقات النقدية التشغيلية.

التدفقات النقدية الحرة: هو صافي التدفق النقدي الناتج عن الأنشطة التشغيلية منقوصاً منه النفقات الرأسمالية، كما هو موضّح في بيان التدفقات النقدية. ويشير التدفق النقدي الحر للمبالغ النقدية المحقّقة خلال الفترة المحددة والتي يُمكن استخدامها لتوزيع الأرباح أو سداد الديون أو زيادة المبالغ النقدية المتوفّرة أو في استثمارات أخرى.

صافي الدين: هو مجموع القروض والتزامات الإيجار الحالية وغير الحالية منقوصاً منه المبالغ النقدية ومكافئاتها كما هو موضّح في بيان الوضع المالي، وهو يُستخدم مقياساً لمديونية الشركة.

صافي الدين / الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة: هو معدّل صافي الدين عند نهاية الفترة المحددة إلى الربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة عن فترة الـ 12 شهراً التي تسبق نهاية الفترة المحددة، وهو يشير إلى عدد السنوات التي ستستغرقها الشركة لسداد ديونها من الأرباح النقدية في حال احتفاظ صافي الدين والربح قبل الاستهلاك وتكاليف التمويل والزكاة بثباتهما، وتتم الإشارة إلى هذا المعدّل بالسنوات.

صافي الدين / حقوق الملكية: هو صافي الدين مقسوماً على كامل حقوق الملكية، كما هو موضّح في بيان الوضع المالي. ويقيس هذا المعدل مستوى مديونية الشركة قياساً إلى رأس المال الذي يوفّره المساهمون، وتستخدمه الشركة لإدارة هيكليتها الرأسمالية وتتم الإشارة إليه بنسبة مئوية.

المصطلحات التشغيلية وتلك المتعلّقة بالشحن

المنتجات النفطية النظيفة: هي المنتجات السائلة المكرّرة من النفط الخام والتي يكون لونها أقل أو مساوٍ لـ 2.5 على مقياس الجمعية الوطنية للبترول. وتشمل هذه المنتجات كلاً من النفتا ووقود الطائرات والغازولين والديزل/المازوت.

الخدمات اللوجستية التعاقدية: تشير الخدمات اللوجستية إلى إدارة نقل المواد أو البضائع من موقع ما إلى موقع آخر، أما الخدمات اللوجستية التعاقدية فتشير إلى اتفاق تقوم بموجبه شركة ما بتعهيد هذه الخدمة إلى شركة متخصّصة في تزويد الخدمات اللوجستية.

عقد استئجار السفن: هو عقد مُبرم ما بين مالك سفينة ومستأجر، وبموجبه يوافق مالك السفينة على شحن البضائع لصالح المستأجر على متن السفينة أو يمنح المستأجر إمكانية استخدام جزء أو كامل مساحة شحن البضائع على متن السفينة لنقل وشحن البضائع عبر رحلة أو رحلات محددة أو لفترة محددة.

الحمولة الساكنة: هي سعة الشحن في السفينة وتُقاس بالطن المتري، وتشمل أوزان البضائع والوقود وطاقم العمل والمؤن، ويُستثنى منها وزن السفينة عندما تكون فارغة.

البضائع السائبة: تُشير إلى البضائع غير المعبّأة والتي يتم شحنها في طرود أو رُزم ضخمة.

السفن المستوفية لأفضل المعايير البيئية المعتمدة/السفن الصديقة للبيئة: هي السفن التي تتمتّع بكفاءة عالية في استهلاك الطاقة وتحوي مزايا ومعدّات تتميّز بمستوى انبعاثات منخفض ما يساعد في تقليل أثرها البيئي، مثل تصاميم بدن ودافع السفينة التي تتمتع بالكفاءة في استهلاك الوقود فضلاً عن أنظمة تنظيف غاز العادم ونظام معالجة مياه الصابورة وما إلى ذلك.

الشركة المشغّلة لسفن حاويات إعادة الشحن: هي شركة مشغّلة للسفن متوسطة الحجم التي تنقل البضائع بين الموانئ الصغيرة والكبيرة.

معدل تواتر حالات العمل المهدور: يقيس عدد مرات حالات العمل المهدور عن كل مليون ساعة عمل، وتقوم "البحري" برصده ووضع تقارير عنه على أساس 12 شهراً متواصلاً.

سفينة متعددة الأغراض: هي سفينة بُنيت لنقل وشحن مجموعة واسعة من البضائع.

أنظمة تنظيف غاز العادم: هي أنظمة يتم استخدامها لإزالة المواد الضارة مثل ثنائي أكسيد الكبريت من بخار غاز عوادم السفن، ما يضمن الامتثال المتواصل للمعايير الدولية الخاصة بالانبعاثات عند استخدام الوقود الذي يحوي نسب مرتفعة من الكبريت.

السوق الفورية: هي السوق الإلكترونية لتداول خدمات الشحن عند السعر الفوري وهو سعر الشحن لمرة واحدة ويستند إلى السعر الآني في السوق.

اتفاقية التأجير الزمني: هي اتفاقية قائمة على فترة زمنية وبموجبها يقوم مالك السفينة بتأجير السفينة إلى مستأجر لمدة محددة من الزمن، وتكون للمستأجر أحقية الإبحار بالسفينة إلى أي ميناء وشحن أي بضائع، شريطة الخضوع للأنظمة واللوائح القانونية. تُشير عقود الاستئجار الزمني إلى أن "البحري" هي مستأجر السفينة، في حين أن عقود التأجير الزمني تُشير إلى أن "البحري" هي مالك السفينة.

ناقلة النفط الخام العملاقة: هي سفينة متخصّصة في نقل النفط الخام بسعة حمولة تصل إلى 250 ألف طن.

رؤية 2030: هي مخطّط وضعته وطوّرته حكومة المملكة العربية السعودية بهدف تنويع الاقتصاد الوطني والارتقاء بأسلوب معيشة المواطنين وتهيئة بيئة حيوية ومحفّزة للمستثمرين المحليين والدوليين وترسيخ مكانة المملكة كدولة رائدة عالمياً، وذلك بالاستفادة من مكامن القوة التي تتفرّد بها المملكة مثل دورها المحوري في العالمين العربي والإسلامي وقدراتها الاستثمارية الهائلة وموقعها الجغرافي الاستراتيجي والهام.

معلومات الاتصال

للاستفسارات، يُرجى إرسال رسالة إلكترونية إلى ir@bahri.sa.

إخلاء مسؤولية

يحوي هذا البيان بياناتٍ تمثل، أو يمكن اعتبارها، بياناتٍ تطلعية، بما في ذلك بيانات متعلقة بتصورات وتوقعات الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري ("الشركة"). حيث تعتمد هذه البيانات على الخطط والتقديرات والتوقعات الحالية للشركة، فضلاً عن توقعاتها للظروف والأحداث الخارجية. وتتضمن البيانات التطلعية مخاطر وشكوكاً متأصلةً ولا تُناقش إلا اعتباراً من تاريخ تقديمها. ونتيجةً لهذه المخاطر والشكوك والافتراضات، يجب ألا يعتمد المستثمر المحتمل على نحوٍ لا موجب له على هذه البيانات التطلعية، إذ يمكن أن يتسبب عددٌ من العوامل المهمة في اختلاف النتائج أو المحصلات الفعلية مادياً عن تلك المُعبر عنها في أي بياناتٍ تطلعية. والشركة ليست ملزمةً بأي بياناتٍ تطلعيةً ولا تنوي تحديث أو مراجعة أي بياناتٍ تطلعيةً وردت في هذا البيان سواء كان ذلك نتيجةً لمعلومات جديدةٍ أو أحداثٍ مستقبليةٍ أو غير ذلك.

تم إعداد هذا البيان من قبل الشركة وهي وحدها تتحمّل مسؤوليته. ولم يُراجع أو يُعتمد أو يُصادق على البيان من قبل أي مستشارٍ ماليّ أو مديرٍ رئيسيّ أو وكيل مبيعات أو بنكٍ مستلمٍ أو ضامن سندات تتعامل معه الشركة، ووُفر لأغراض المعلومات فقط. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن هذا البيان هو مختصرٌ فقط، فقد لا يحتوي على جميع المصطلحات الجوهرية ويجب ألا يُشكل في حد ذاته أساساً لأي قرارٍ استثماريّ.

يعْتقد أن المعلومات والآراء الواردة في هذا البيان موثوقةً وقد تم الحصول عليها من مصادر موثوقٍ بها، ولكن لا يوجد بيانٌ أو ضمان، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بإنصاف أو صحة أو دقة أو معقولية أو اكتمال المعلومات والآراء ضمن هذا البيان. ولا يوجد أي التزامٍ بتحديث هذا البيان أو تعديله أو تحويره أو إخطار المستثمر بأي طريقةٍ أخرى إذا كانت هناك أي معلوماتٍ أو رأيٍ أو توقعٍ أو تنبؤ أو تقديرٍ منصوصٍ عليه بهذا البيان، قد تغيرّت أو أصبحت لاحقاً غير دقيقة.

ننصحك بشدةٍ بطلب مشورتك المستقلة فيما يتعلق بأي مسائل استثمارية أو مالية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية أو تنظيميةً نوقشت في هذا البيان. وقد تستند التحليلات والآراء الواردة هنا إلى افتراضاتٍ إذا ما غُيرت يمكن أن تغير التحليلات أو الآراء المعبر عنها. ولا يوجد شيءٌ وارد في هذا البيان من شأنه أن يمثل أي عرضٍ أو ضمانٍ فيما يتعلق بالأداء المستقبليّ لأي سنداتٍ ماليةٍ أو ائتمانٍ أو عملةٍ أو سعرٍ أو أي تدابير تتعلق بأوضاع السوق أو الاقتصاد. وعلاوةً على ذلك، ليس بالضرورة أن يكون الأداء السابق مؤشراً على النتائج المستقبلية، وتُخلي الشركة مسؤوليتها عن أي خسارةٍ تنشأ عن أو فيما يتعلق باستخدامك أو اعتمادك على هذا البيان.

لا يجوز نشر هذه المواد أو توزيعها أو نقلها ولا يجوز إعادة إنتاجها بأي طريقةٍ كانت دون الحصول على موافقةٍ خطية صريحةٍ من جانب شركة "البحري". ولا تُشكل هذه المواد عرضاً للبيع أو استدراجاً للعروض لشراء الأوراق المالية في أي ولايةٍ قضائية.

التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية

يتضمّن هذا البيان "تدابير مالية محددة غير تابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية" وهي تدابير وإجراءات لا يُعترف بها بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية ولا تحمل معانٍ موحّدة ومحدّدة ضمن هذه المعايير. وقد ذكرت هذه التدابير لتكون بمثابة معلومات إضافية تكمّل التدابير المالية التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية لتزويد فهم أعمق لنتائج الشركة، كما ذكرت هذه التدابير لاعتقاد الشركة بأنها تدابير مجدية للمستثمرين. وعليه، لا يجب اعتبار هذه التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية بشكل منفصل أو كبديل عن تحليل البيانات المالية للشركة والتي تم الإعلان عنها بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية.